

موجز سياساتي:  
عالم العمل  
وكوفيد-19

حزيران/يونيه 2020

هذا الموجز أُعد بمساعدة  
من عدد من كيانات الأمم المتحدة،  
على رأسها منظمة العمل الدولية.

---

حقوق التأليف والنشر محفوظة للأمم المتحدة.

2.....	موجز تنفيذي
5.....	1 - السياق العالمي: عالم العمل قبل كوفيد-19
7.....	2 - أثر كوفيد-19 في عالم العمل
15.....	3 - توصيات في السياسة العامة
25.....	خلاصة

أضيف ذلك إلى الإرباك الذي شهده التعليم والتدريب، صار واضحا أن هذا الجيل من الشباب عرضة لأن يصبح "جيل الإغلاق العام" الذي سيجمل معه آثار هذه الأزمة لزمنا طويلا. وتعمل النساء بأعداد مفرطة في القطاعات التي تضررت بشدة، مثل الخدمات والفنادق والسياحة، وتضررن أيضا من انتقال النشاط الاقتصادي إلى الفضاء المنزلي، لأنهن هن من يتحمل في المنزل الجزء الأوفر من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والتي باتت أعباؤها في تزايد<sup>(3)</sup>. وأما المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة - وهي محرك الاقتصاد العالمي - فهي تعاني أشد المعاناة، وربما عجز كثير منها عن التعافي. وكما هو الحال بالنسبة للأزمة برمتها، فإن أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية وظروف الهشاشة يواجهون أكثر المخاطر حدة وهم أقل الناس قدرة على الصمود.

وتبدو التوقعات على المدى القريب مثيرة للقلق. فكثير ممن فقدوا عملهم وسبل عيشهم في الأشهر الأخيرة لن يتمكنوا من العودة إلى أسواق العمل في المستقبل القريب. وينطبق هذا على النساء بصفة خاصة، ذلك أنهن عرضة لأن يكن أول من يغادر وآخر من يعود، بسبب عدم تجريم التمييز بين الجنسين وعدم استقرار ظروف عملهن، بما في ذلك انخفاض الأجور، وزيادة أعباء الرعاية وتكاليف فرص العمل البديلة، ولا سيما في ظل الفجوة في الأجور بين المرأة والرجل، فضلا عما يوجد من عقبات تواجه الاقتصاد المنظم. وأما الأشخاص ذوو الإعاقة، وهم أصلا ضحايا للاستبعاد من العمل، فهم أيضا أكثر عرضة لمواجهة صعوبات أكبر في العودة إلى العمل في فترة التعافي. ومما يثير القلق أيضا ما للجائحة من آثار طويلة الأمد. وهذه تحديات سيكون لها وقع شديد على الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، الأمر الذي سيضع مزيدا من العراقيل في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن هذه التحديات أيضا أن تصب الزيت على نار ملتهبة أصلا من السخط والتوتر في عالم العمل.

لقد قلبت جائحة كوفيد-19 عالم العمل رأسا على عقب. ولا تزال الجائحة تؤثر تأثيرا جذريا في فرص العمل وسبل عيش العاملين والظروف المعيشية للعاملين وأسره، وفي المؤسسات التجارية على صعيد العالم، ولا سيما منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبينما انتقلت بعض القطاعات والصناعات بنجاح إلى العمل عبر الإنترنت، راسمة الطريق نحو ابتكارات مثيرة في عالم العمل، فإن الملايين من العاملين فقدوا سبل الكسب، وتبقى منهم أفواج أخرى أكثر عددا عرضة للمخاطر، ولا سيما النساء اللواتي يوجدن بكثافة في قطاعات شديدة الهشاشة. وكما هو الحال في جوانب عديدة من هذه الجائحة، يقع العبء الأوفر من آثار الجائحة على من كانوا أصلا في ظروف محفوفة بالمخاطر ولا قبل لهم بتحمل ضربة إضافية أخرى.

لقد كان للتدابير التي لزم اتخاذها للتخفيف من آثار فيروس كوفيد-19 عواقب عميقة غير مباشرة على المجتمعات والاقتصادات. فعند منتصف أيار/مايو، كان 94 في المائة من العاملين في العالم يعيشون في بلدان يوجد بها نوع من تدابير إغلاق أماكن العمل<sup>(1)</sup>. ومن المتوقع أن تحدث في الربع الثاني من عام 2020 خسائر كبيرة في ساعات العمل تعادل 305 ملايين وظيفة بدوام كامل، في حين أن 38 في المائة من القوى العاملة - أي حوالي 1,25 بليون عامل - يعملون في قطاعات شديدة الهشاشة<sup>(2)</sup>.

وتتفاوت كثيرا آثار هذه التطورات من بلد لآخر ومن فئة لأخرى، ومرد التباين في جانب مهم منه إلى أوجه عدم المساواة القائمة أصلا وإلى طبيعة التدخلات الحكومية. فمن يكبحون في الاقتصاد غير المنظم - وهم في الغالب بلا حقوق يكفلها لهم عملهم وبلا حماية اجتماعية - انخفضت إيراداتهم بنسبة 60 في المائة في الشهر الأول فقط من الأزمة. وأكثر من أربعة من كل عشرة ممن يعملون على الصعيد العالمي في القطاعات التي تضررت بشدة هم من الشباب. وإذا

والعولمة - وهي ربما السمة الأغلب في الاقتصاد العالمي منذ عدة عقود - لم تكن دوماً توتي ثمارها لجميع الشعوب والاقتصادات، رغم ما تحمله من وعود. ففي بلدان كثيرة، ظل التفاوت في توزيع الدخل يستفحل منذ الثمانينات. وبلغت حصة العاملين من الدخل العالمي 51,4 في المائة في عام 2017، متراجعة من 53,7 في المائة في عام 2014، بينما ارتفعت حصة رأس المال المتبقية<sup>(4)</sup>. وقبل أن تحل الأزمة، كان 7,1 في المائة من العاملين في العالم يعيشون في حالة من الفقر المدقع<sup>(5)</sup>. وكان للنساء نصف ما كان للرجال من حظوظ الحصول على عمل، وكن ممثلات بإفراط في الوظائف التي تتخفف فيها الأجور وتتعدم خطط الحماية. وكان 267 مليون شاب خارج دائرة العمل أو التعليم أو التدريب<sup>(6)</sup>. وفي 107 من البلدان، كان العاملون يُمنعون من الحق في إنشاء النقابات العمالية أو الانضمام إليها<sup>(7)</sup>.

**1 - تقديم الدعم الفوري لمن يوجد من العاملين في حالة هشاشة وللمؤسسات التجارية لإنقاذ فرص العمل والدخول المعرضة للخطر**

يلزم القيام بخطوات عاجلة في الأمد القريب لتجنب إغلاق المؤسسات التجارية وفقدان فرص العمل وانخفاض الدخل، وللتخفيف من حدة تحول العمل والعمالة إلى المجال المنزلي. وينبغي الاعتماد في هذه التدخلات على المؤسسات القائمة لتوجيه العاملين والمؤسسات التجارية صوب التنمية المستدامة حتى يكون الانتعاش أفضل وأقوى.

**2 - اتباع نهج شامل في خطوات العودة إلى العمل**

إن مكافحة الجائحة واستئناف النشاط الاقتصادي ليسا بالأمرين المتتاليين. بل على العكس من ذلك، يجب أن يكونا مترامنين. فالعودة إلى العمل لا تعني التخلي عن حماية صحة العاملين أو ترك المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في كبح الفيروس من الانتشار. كما أن حماية الصحة لا تعني إبقاء المؤسسات التجارية والنشاط الاقتصادي في حالة إغلاق. وينبغي أن تضمن السياسات العمل على كلتا الوجهتين في الوقت نفسه. وينبغي عند اتخاذ القرارات الرئيسية الاعتماد على نظرة كلية شاملة. فالقرارات المتعلقة بإعادة فتح المدارس، على سبيل المثال، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار آثارها المحتملة من حيث أعباء الرعاية التي يمكن أن تحول دون عودة المرأة إلى العمل.

**3 - إيجاد فرص العمل اللائق والمنتج لتحقيق انتعاش أخضر وشامل قادر على الصمود**

وفي الوقت نفسه، تبين الأزمة الحالية مدى الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات وأسواق العمل. وهذا الترابط ينبغي أن يُعاد النظر في طبيعته اعتباراً من اليوم من أجل إيجاد عالم أكثر استدامة وشمولاً للجميع.

وقد رفعت جائحة كوفيد-19 أيضاً من سرعة بعض الاتجاهات، لا سيما الرقمنة والأخذ بطرائق العمل عن بعد، إيداً في بعض الحالات بمستقبل واعد أكثر مرونة واستدامة. ولكن تزايدت المخاوف أيضاً بخصوص الآثار السلبية للتكنولوجيات الجديدة على مستقبل العمل، حيث إن الابتكارات التكنولوجية الجديدة التي تقوم عليها الثورة الصناعية الرابعة، مثل تكنولوجيا الشبكات والبيانات الضخمة والطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي وتقنيات الروبوت، تغير من طبيعة العمل وتندثر بتعميق الفجوات وأوجه عدم المساواة.

وفي ظل هذه التطورات مجتمعة، يمكن أن تؤدي البطالة الجماعية وفقدان الدخل من جراء كوفيد-19 إلى زيادة تآكل التماسك الاجتماعي وزعزعة الاستقرار في بلدان الشمال كما في بلدان الجنوب، سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية.

**سياسات التصدي**

يعرض هذا الموجز السياساتي ما لجائحة كوفيد-19 من عواقب وخيمة في عالم العمل الهش أصلاً، ويقدم خيارات عملية لأفضل طرق التعافي. فالجائحة ماضية تبت بين الناس في جميع أنحاء العالم ضرورياً من الآلام والمعاناة والتوتر. ويواجه العاملون

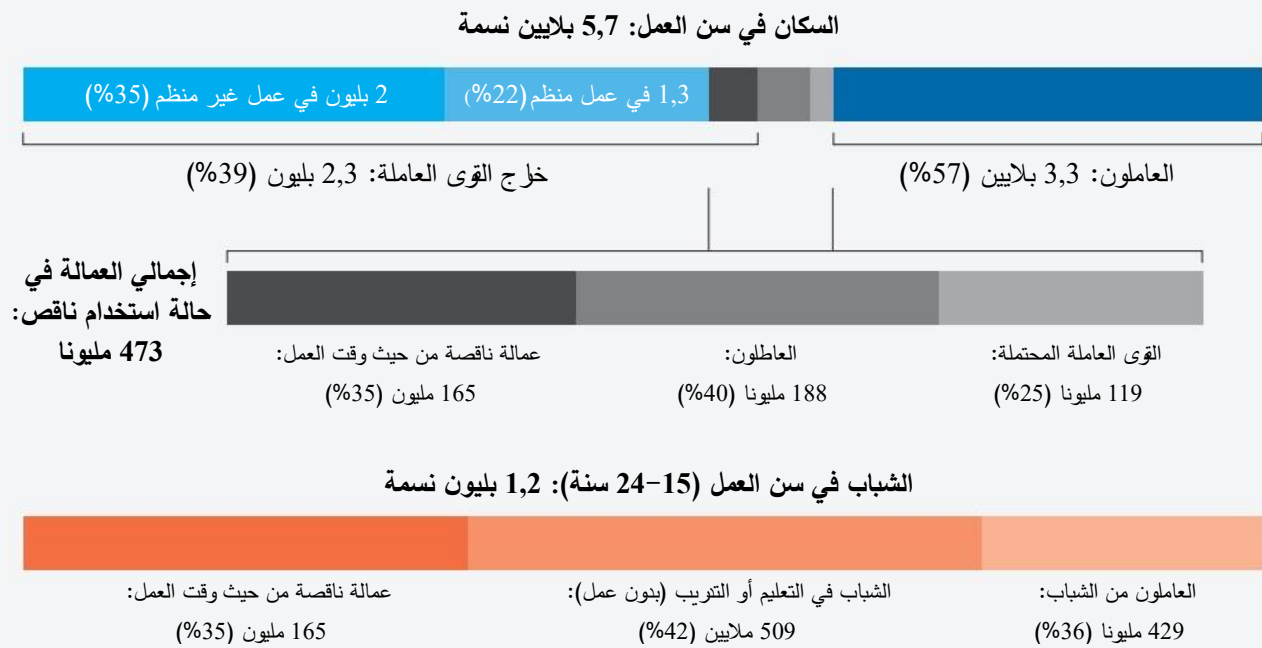
فيها معدلات الشيخوخة، كما ينبغي مراعاة التحول إلى أنماط الاقتصاد المحايدة مناخياً، هذا التحول الذي حظي قبل اندلاع الأزمة بتأييد متزايد من أجزاء واسعة من المجتمعات. وسيكون لما يُتخذ الآن من قرارات آثار عميقة بالنسبة لأجيال الحاضر والمستقبل.

إن عالم العمل لن يكون بعد هذه الأزمة بالمظهر الذي كان عليه قبلها، وما ينبغي له. فأوجه الضعف والشروخ التي كشفت عنها الأزمة ينبغي أن تُعالج. ويتعين تنسيق الجهود على المستويات العالمي والإقليمي والوطني لإتاحة فرص العمل اللائق والمنتج للجميع باعتبار ذلك أساساً لانتعاش أخضر شامل قادر على الصمود. وينبغي في أثناء ذلك مراعاة التحولات الديمغرافية التي تمر منها المجتمعات التي ترتفع

## 1 - السياق العالمي: عالم العمل قبل كوفيد-19<sup>(8)</sup>

لقد كان عالم العمل قبل كوفيد-19 مليئاً بأوجه عدم المساواة والمشاكل<sup>(9)</sup>. ولم تكن نسبة العاملين ممن هم في سن العمل (3,3 بلايين شخص: 1,3 بليون امرأة و 2,0 بليون رجل) تتعدى 57 في المائة. وكان 188 مليون شخص عاطلين عن العمل<sup>(10)</sup>. ومعظم من كان لهم عمل كانوا يعملون في الاقتصاد غير المنظم، وفي الغالب من غير حقوق تُكفل لهم بحكم عملهم، وبلا حماية اجتماعية، وكانت أجورهم متدنية بحيث لا تخرجهم من الفقر. فعلى سبيل المثال، كان أكثر من 85 في المائة من العاملين الأفارقة يزاولون أعمالاً في القطاع غير المنظم، والشئ نفسه كان يسري على الغالبية من الناس في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وكانت نسبة العمل في القطاع غير المنظم مرتفعة بوجه خاص في صفوف النساء (62 في المائة)، ومهيمنة في قطاعي الزراعة والخدمات.

### الشكل 1: مؤشرات سوق العمل العالمية قبل كوفيد-19



**ملاحظة:** الأشخاص الذين يوجدون في حالة عمالة ناقصة من حيث وقت العمل هم أشخاص عاملون ولكن وقت عملهم غير كاف مقارنة بحالة عمل مفضلة يكونون راغبين فيها ومستعدين للعمل فيها. والقوى العاملة المحتملة تشمل الأشخاص الذين كانوا يبحثون فعليا عن عمل، ولم يكونوا متاحين لبدء العمل في الأسوق الوجودي، ولكنهم سيصبحون متاحين للعمل في غضون فترة قصيرة لاحقة (الباحثون عن العمل غير المتاحين)، أو الذين لم يكونوا يبحثون فعليا عن عمل ولكنهم كانوا راغبين في العمل ومتاحين في الأسوق الوجودي (الباحثون عن العمل المحتملون المتاحون). والعاطلون من الشباب يمكن أن يكونوا في الوقت نفسه يتابعون التعليم أو التدريب.

المصدر: ILOSTAT, ILO modelled estimates, November 2019.

بالنسبة للشابات من النساء في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الأدنى<sup>(12)</sup>.

### وكان الأشخاص ذوو الإعاقة قبل الأزمة يواجهون أنواعاً

من الاستبعاد في جميع مجالات العمل: فنسبة عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة البالغين من العمر 15 سنة فما فوق إلى عدد السكان كانت في حدود النصف تقريباً من نسبة عمالة الأشخاص من غير ذوي الإعاقة. وكان الغالب أن يحصل العاملون من الأشخاص ذوي الإعاقة على أجور أقل من أجور أقرانهم ممن ليسوا من ذوي الإعاقة. وكان النقص في أماكن العمل الميسرة وفي الترتيبات التيسيرية المعقولة من العقبات الأخرى المعيقة لحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل. ولا تقدم نظم الحماية الاجتماعية في معظم البلدان سوى القليل من الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم - إذ لا يحصل سوى 28 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة على استحقاقات الإعاقة على الصعيد العالمي، ولا تتعدى تلك النسبة 1 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل.

كان عدم تطابق المهارات مع فرص العمل تحدياً مشتركاً في جميع أنحاء العالم. وحدث تزايد في العمل غير الطوعي، المؤقت وغير المتفرغ، فضلاً عن أشكال العمل الجديدة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الشعور بانعدام الأمن لدى العاملين والمؤسسات التجارية، ولا سيما المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

وكانت بعض فئات السكان في حالة شديدة من الحرمان، ويتناول الفصل التالي بإسهاب كيف زادت جائحة كوفيد-19 من تضيق الخناق على هذه الفئات.

فعلى سبيل المثال، كانت معدلات البطالة بين الشباب نحو

**3 أضعاف نظيراتها لدى الكبار قبل حلول الأزمة<sup>(11)</sup>.** وكان أزيد من ثلاثة من كل أربعة من العاملين من شباب العالم يزاولون أعمالاً في القطاع غير المنظم قبل بداية الأزمة، مقارنة بنسبة 60 في المائة من الكبار البالغين من العمر 25 سنة فما فوق. وكان حوالي الخمس من الشباب في جميع أنحاء العالم، أو 267 مليون شاب، خارج دائرة العمل أو التعليم أو التدريب. ووصل هذا الرقم إلى حوالي 40 في المائة

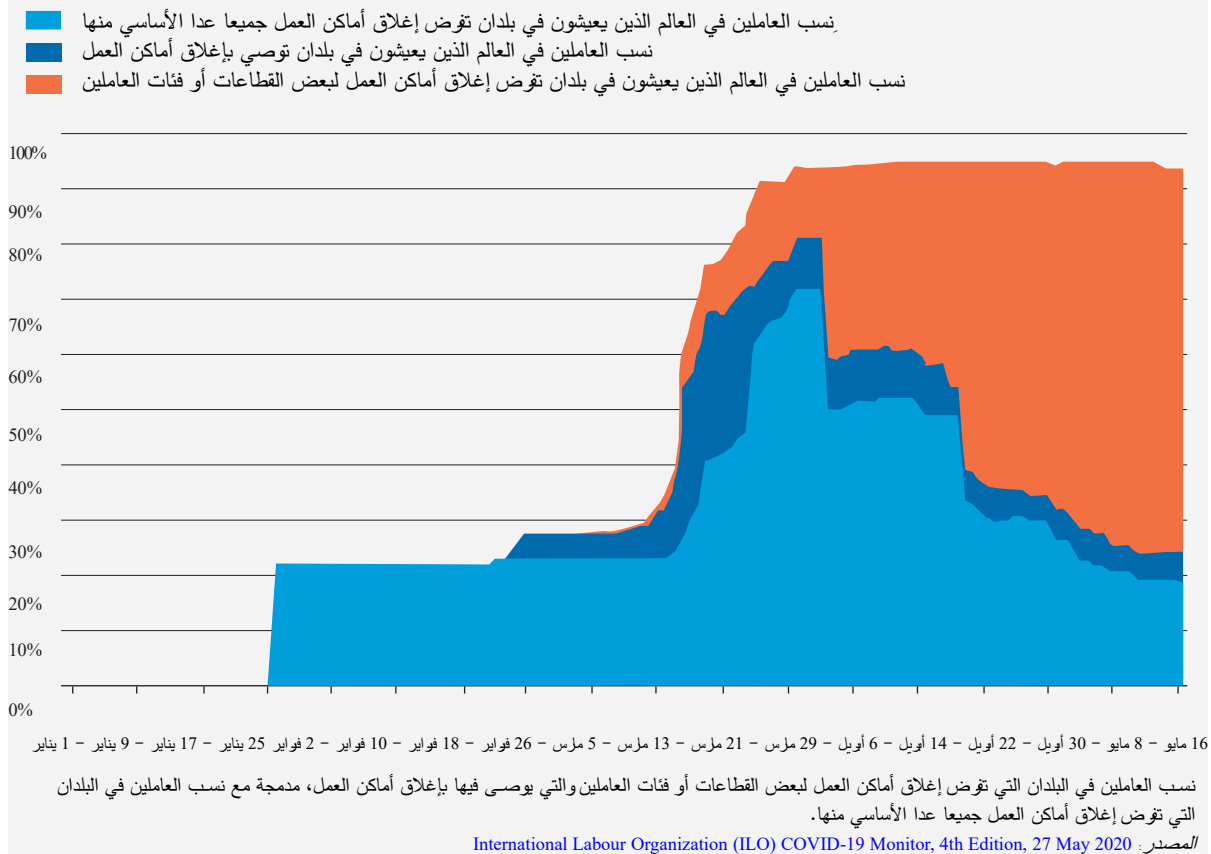


## 2 - أثر كوفيد-19 في عالم العمل

ويعيش اليوم في الإجمال 94 في المائة من العاملين على صعيد العالم في بلدان يوجد بها نوع من تدابير إغلاق أماكن العمل (الشكل 2). وتعطلت التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وسلاسل التوريد العالمية مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على عمليات الإنتاج وفرص العمل المرتبطة بها.

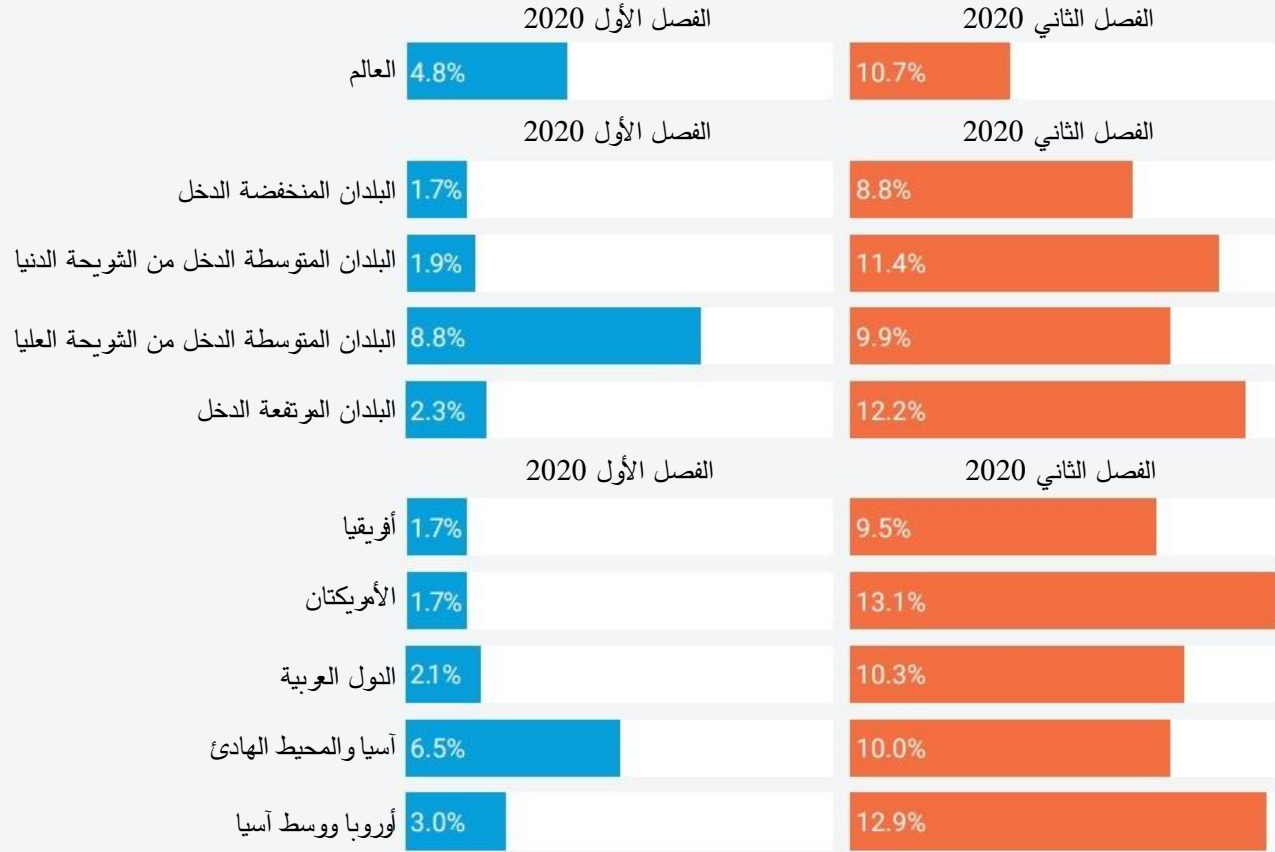
لقد وقف صانعو السياسات بحزم في وجه كوفيد-19 باتخاذ التدابير اللازمة لإبطاء تفشي الفيروس وإنقاذ الأرواح البشرية وحمايتها. وكان لتدابير الإغلاق العام والتدابير التقييدية الأخرى التي أُتخذت لاحتواء الجائحة أثر مدمر على أسواق العمل الضعيفة أصلاً، وكذلك على الإنتاج والاستهلاك.

الشكل 2: العمالة في البلدان التي تقرر فيها إغلاق أماكن العمل



### الشكل 3: انخفاض عدد ساعات العمل في الربعين الأول والثاني من عام 2020

النسبة المئوية المقفولة لانخفاض إجمالي ساعات العمل مقترنة بخط الأساس لما قبل الأزمة  
(الربع الأخير من عام 2019، معدلة موسمياً)



المصدر: International Labour Organization (ILO) COVID-19 Monitor, 4th Edition, 27 May

وتتعمق أوجه عدم المساواة<sup>(15)</sup>. وتشير التقديرات المنقحة الصادرة عن البنك الدولي إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر يمكن أن يزيد بما بين 70 مليون و 100 مليون شخص، وهو ما سيكون أول زيادة في عدد الفقراء منذ عام 1998، وقد كان عدد الفقراء عام 2019 في حدود 632 مليون نسمة<sup>(16)</sup>. ويُقدر أن عدد من يظلون فقراء رغم أنهم يعملون سيزيد بما يصل إلى 35 مليون شخص<sup>(17)</sup>.

#### المخاطر القطاعية

يعمل حوالي 38 في المائة من القوى العاملة على الصعيد العالمي - حوالي 1,25 بليون عامل - في قطاعات مرتفعة المخاطر (الجدول 2)

وفي الحالات التي كانت فيها نظم الحماية الاجتماعية ضعيفة أو معدومة، أمسى الملايين من الناس ولا دخل لهم. وقد ارتفعت نسب البطالة أيضاً ارتفاعاً في العديد من البلدان، وتقدر منظمة العمل الدولية أن ساعات العمل في جميع البلدان والمناطق تجاوزت بنسبة 10,7 في المائة في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع الأخير من عام 2019، وهو ما يعادل 305 ملايين وظيفة بدوام كامل (باحتمال أسبوع عمل من 48 ساعة)<sup>(13)</sup>.

وقد كشف الوباء عن أوجه من عدم المساواة والانقسامات الاجتماعية في المجتمعات التي تلقي بالعبء على أشد الفئات ضعفاً وتهميشاً<sup>(14)</sup>. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يستغل الفقر المتعدد الأبعاد

## الجدول 1: العاملون المعرضون للخطر: منظور قطاعي

القطاع الاقتصادي	الأثر الحالي للازمة على الناتج الاقتصادي	الحالة الأساسية للعمالة (التقديرات العالمية لعام 2020 قبل كوفيد-19)			
		مستوى العمالة (بالآلاف)	النسبة من العمالة العالمية (بالنسبة المئوية)	نسبة الأجور (معدل الإيرادات الشهرية في القطاع/معدل إجمالي الدخل)	نسبة النساء (بالنسبة المئوية)
التعليم	منخفض	176560	5,3	1,23	61,8
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	منخفض	136244	4,1	1,14	70,4
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإلزامي	منخفض	144241	4,3	1,35	31,5
المنافع العامة	منخفض	26589	0,8	1,07	18,8
الزراعة؛ الحراجه وصيد الأسماك	منخفض - متوسط*	880373	26,5	0,72	37,1
التشييد	متوسط	257041	7,7	1,03	7,3
الخدمات المالية والتأمينات	متوسط	52237	1,6	1,72	47,1
التعدين واستغلال المحاجر	متوسط	21714	0,7	1,46	15,1
الفنون والترفيه والاستجمام، وغيرها من الخدمات	متوسط-مرتفع*	179857	5,4	0,69	57,2
النقل؛ التخزين والاتصالات	متوسط-مرتفع*	204217	6,1	1,19	14,3
خدمات الفنادق والمطاعم	مرتفع	143661	4,3	0,71	54,1
العقارات؛ الأنشطة التجارية والإدارية	مرتفع	156878	4,7	0,97	38,2
الصناعة	مرتفع	463091	13,9	0,95	38,7
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية	مرتفع	481951	14,5	0,86	43,6

المصدر: International Labour Organization (ILO) Monitor: COVID-19 and the world of work, 3rd Edition, 29 April 2020

\* يشير إلى القطاعات التي تشمل قطاعات فرعية تأثرت بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال، تعرضت أجزاء من القطاع الصناعي لضربة شديدة (مثل صناعة السيارات في أوروبا)، بينما لم تتضرر أجزاء أخرى من القطاع بالقدر نفسه.

#### الشكل 4: الفروق بين الجنسين من حيث تأثير الأزمة في الاقتصاد غير المنظم

العالم	قطاعات بمخاطر مرتفعة	قطاعات بمخاطر متوسطة - مرتفعة	قطاعات بمخاطر متوسطة	قطاعات بمخاطر منخفضة - متوسطة	قطاعات بمخاطر منخفضة
المتأثرون بشدة	الرجال	32	12	16	39
	النساء	42	11	2	40
البلدان المرتفعة الدخل	الرجال	47	17	23	7
	النساء	51	18	5	5
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	الرجال	39	13	17	29
	النساء	56	14	2	25
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	الرجال	31	12	15	40
	النساء	37	9	3	49
البلدان المنخفضة الدخل	الرجال	17	7	8	67
	النساء	28	10	2	60

المصدر: International Labour Organization (ILO) Monitor: COVID-19 and the world of work, 3rd Edition, 29 April 2020

فرص العمل<sup>(18)</sup>. ومنذ بداية أزمة "كوفيد-19"، توقفت السياحة الدولية عمليا. وتعمل غالبية القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مستها أضرار مفرطة<sup>(19)</sup>. وفي جميع أنحاء العالم، تشكل النساء الغالبية من العاملين في قطاع السياحة، ولا سيما في الجزء المنخفض الأجر من هذا القطاع.

الجدول 1 والشكل 4 يصنفان القطاعات بحسب المخاطر الحالية فحسب (أي المراحل الأولى من هذه الأزمة). فبعض القطاعات ستشهد مع مرور الوقت تزايدا في المخاطر. فالزراعة، على سبيل المثال، توفر سبل العيش لأكثر من بليون شخص في جميع أنحاء

وهذه القطاعات كثيفة العمالة، وتستخدم ملايين من العاملين الذين غالبا ما تكون أجورهم زهيدة ومهاراتهم متدنية. ويوجد هؤلاء العاملون في القطاعات الأربعة الأكثر تضررا من تأثير الجائحة في سوق العمل ومن انخفاض الإنتاجية، وهذه القطاعات هي: المطاعم والفنادق (144 مليون عامل)؛ وتجارة التجزئة والجملة (482 مليون)؛ والخدمات التجارية والإدارة (157 مليون)؛ والصناعة (463 مليون).

وللأنشطة ذات الصلة بالسياحة إسهام كبير في الناتج المحلي الإجمالي وسوق العمل في مناطق عديدة. فالأنشطة السياحية توفر بشكل مباشر أو غير مباشر حوالي 10 في المائة من مجموع

## العمل في تقديم الرعاية

إن العاملين في قطاعات الرعاية، حيث تمثل النساء ما بين 60 و 70 في المائة من العاملين، هم فئة شديدة الهشاشة، يتقاضون أجوراً زهيدة، وغالباً ما يعملون بصورة غير منظمة وبدون اعتراف يُذكر بمجهوداتهم<sup>(22)</sup>. وقد توقف كثير منهم عن العمل أو وجدوا أنفسهم معرضين بقوة للمخاطر الصحية (مثلما هو الحال بالنسبة للعاملين في رعاية كبار السن، حيث لا يكون ممكناً ممارسة التباعد البدني).

وقد زادت أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر خلال عمليات الإغلاق التي استدعتها الجائحة، حيث كانت المرأة قبل الأزمة تتحمل من أعباء هذا النوع من الرعاية أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان يتحمله الرجل، الأمر الذي يزيد من صعوبة حصول المرأة على العمل، ويعقد من عوامل الإجهاد التي تؤثر على صحتها البدنية والذهنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاملات في مجال الرعاية اللواتي يحاولن الجمع بين الواجبات الإضافية في المنزل ومهام النوبات الطويلة في العمل، يجدن أنفسهن مرغمات على تحمل قسط مفرط من الأعباء المجتمعية الناجمة عن الأزمة الحالية<sup>(23)</sup>.

## المؤسسات التجارية المعرضة للخطر

للأزمة وقع شديد على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومرد ذلك إلى حدة هشاشة هذه المؤسسات وتدني قدرتها على الصمود بسبب حجمها. فأكثر من 50 في المئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يمكن أن تغشل خلال الأشهر القليلة القادمة<sup>(24)</sup>. وسيكون لانهايار المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري الاقتصادي والجهة الأولى في إيجاد فرص العمل في العديد من البلدان أثر قوي على الاقتصادات الوطنية وآفاق النمو العالمي، وعلى التصورات والتوقعات، بل وعلى القطاع المالي، الذي ربما كان بالفعل تحت وطأة الضغوط الناجمة عن ضعف أداء الحافظات المالية. وفي بعض البلدان، يمكن أن يكون لتدهور الوضع المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة آثار عامة في القطاع المصرفي ككل<sup>(25)</sup>.

وحوالي 47 مليون من أرباب العمل، أي 54 في المائة تقريباً من مجموع أرباب العمل على صعيد العالم، يسرون أعمالاً تجارية في أكثر القطاعات تضرراً، وهي الصناعة، وخدمات المطاعم والفنادق، وتجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة العقارية والتجارية<sup>(26)</sup>، وهي قطاعات تمثل أكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في

العالم، وهي العمود الفقري لاقتصاد العديد من البلدان المنخفضة الدخل، حيث توفر 60,4 في المائة من فرص العمل وتساهم بثلاثي الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان. ومن المحتمل أن تُفقد من هذا القطاع أعداد من فرص العمل وسبل الكسب بسبب الاضطرابات الطويلة الأمد في التجارة وسلاسل التوريد، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة من حيث معدلات الفقر المرتفعة أصلاً في المناطق الريفية<sup>(20)</sup>.

وفيما يتعلق بمخاطر الصحة المهنية، فإن أشد العاملين تضرراً هم جميع من يعملون في قطاعات الإنتاج والخدمات الأساسية التي تواصل العمل، وغالباً ما يكون ذلك في ظروف لا تراعي شروط التباعد الاجتماعي واستعمال معدات الوقاية، وغير ذلك من التدابير ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية. ويستحق هؤلاء الذين يعملون في الصفوف الأمامية اهتماماً خاصاً من الحكومات لضمان أقصى درجات الحماية.

## العاملون في الاقتصاد غير المنظم هم الأكثر تضرراً<sup>(21)</sup>

إن من يعملون في الاقتصاد غير المنظم معرضون بحدة للمخاطر الناجمة عن تدابير الإغلاق. فالتقديرات تشير إلى أن عائدات هؤلاء في الشهر الأول من الأزمة انخفضت بنسبة 60 في المائة على الصعيد العالمي (وبحوالي 80 في المائة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية). ومن المتوقع أن يرتفع معدل الفقر النسبي، الذي يُعرّف بأنه نسبة العمال الذين يحصلون على دخل شهري يقل عن 50 في المائة من متوسط الدخل لدى السكان، بنحو 34 نقطة مئوية على الصعيد العالمي بالنسبة للعاملين في القطاع غير المنظم. وينبغي النظر إلى هذه الآثار الهائلة التي تمس بدخل العاملين في القطاع غير المنظم في سياق تعرضهم لمخاطر أكبر في مجال الصحة والسلامة، حيث يتطلب عملهم الكثير من التفاعل مع زملائهم في العمل أو مع الزبائن، في حين يفتقرون إلى الحماية الكافية، مثل الأقفعة أو مواد تطهير الأيدي.

وعلاوة على ذلك، غالباً ما تعمل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الحجم بدورها في القطاع غير المنظم في كثير من البلدان النامية. ونظراً لصعوبات إدماج المؤسسات الصغرى والمتوسطة في القطاع المنظم من خلال عمليات التسجيل في أفضل الأوقات، فإن كثيراً من هذه المؤسسات لن تتمكن من الحصول على المساعدة خلال الأزمة.

وإعفاءات الضريبية، وتجميد الرهون العقارية، وإسقاط الفوائد على قروض الطلاب والأعمال التجارية - ليست مصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة للشباب.

والفيروس لا يهدد حياة كبار السن وسلامتهم فحسب، بل يهدد أيضاً شبكاتهم الاجتماعية، وسبل حصولهم على الخدمات الصحية، ومعاشاتهم التقاعدية، ووظائفهم<sup>(32)</sup>. وستكون العواقب في الدخل والعمالة كبيرة بالنظر إلى أن حصة كبار السن في القوى العاملة قد زادت على الصعيد العالمي بنحو 10 نقاط مئوية في العقود الثلاثة الماضية<sup>(33)</sup>. وكانت هذه الزيادة في كثير من الأحيان نتيجة للحاجة الاقتصادية، لا سيما وأن أقل من 20 في المائة من كبار السن ممن هم في سن التقاعد يحصلون على معاش تقاعدي في العديد من البلدان النامية، وبالتالي فإن فقدان هذا الخيار سيؤدي إلى زيادة الفقر في صفوف كبار السن<sup>(34)</sup>.

وقد تأثر اللاجئون والعمالون المهاجرون بحدة من العواقب الاقتصادية للفيروس. فهؤلاء عادة ما يوجدون بأعداد كبيرة في قطاعات يكثر فيها أن يكون العمل مؤقتاً أو غير منظم أو بدون حماية، وبأجور زهيدة وبلا حماية اجتماعية، بما في ذلك العمل في مجال تقديم الرعاية<sup>(35)</sup>. وفقدان فرص العمل لا تنحصر عواقبه بالنسبة للعديد من المهاجرين في الآثار المباشرة التي تكون له في مستوى دخلهم، بل سيؤدي ذلك أيضاً إلى انخفاض تحويلاتهم المالية. ومما سيزيد من صعوبة عودتهم إلى العمل فقدان التأشيرات أو تصاريح العمل أو الإقامة ومتطلبات تجديدها<sup>(36)</sup>. وفي الوقت نفسه، غالباً ما يعاني اللاجئون من صعوبة الوصول بالطرق القانونية إلى أسواق العمل، ومن عدم شملهم في التدابير الوطنية للحماية الاجتماعية، ومن صعوبة الحصول على الخدمات المالية والائتمانية، ومن تقييد حرية التنقل. وقد ترك فقدان الدخل كثيراً من اللاجئين عاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية.

ويوجد في العالم أكثر من 67 مليون من العاملين المنزليين، 75 في المائة منهم يعملون بشكل غير منظم، و 80 في المائة منهم مهاجرون، والغالبية العظمى منهم نساء. ويؤدي هؤلاء العاملون دوراً رئيسياً في ضمان صحة وسلامة الأسر التي يعملون لديها، من التنظيف والطبخ، إلى رعاية الأطفال والمرضى والمسنين. وبالنظر إلى قربهم البدني من أفراد الأسر التي يقدمون لها الرعاية، فهم في خطر مرتفع للإصابة بكوفيد-19. ويتضاعف هذا الخطر في الحالات التي

المتوسط<sup>(27)</sup>. ويعمل 389 مليوناً من العاملين المستقلين في هذه القطاعات الأربعة أيضاً. وباحتساب أرباب العمل والعاملين المستقلين، يصل عدد المؤسسات التي تعمل في القطاعات الأكثر تضرراً إلى حوالي 436 مليون مؤسسة على صعيد العالم<sup>(28)</sup>.

وبينما تؤدي الوحدات الاقتصادية الصغيرة في جميع أنحاء العالم دوراً رئيسياً باعتبارها الجهة الرئيسية في إيجاد فرص العمل، وخصوصاً في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل<sup>(29)</sup>، ولا سيما بالنسبة للنساء<sup>(30)</sup>، فهي في كثير من الأحيان لا تتاح لها سبل الحصول على الائتمان، وتمتلك قدراً يسيراً من الأصول، وهي الأقل حظاً في الاستفادة من التدابير الضريبية والحوافز المتعلقة بالأزمة الحالية.

### أكثر الفئات تضرراً

بالإضافة إلى الآثار المرتبطة بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر المبينة أعلاه، فإن النساء ممثلات تمثيلاً مفرطاً في قطاعات الخدمات التي تضررت من الجائحة، مثل البيع بالتجزئة، وخدمات الفنادق والمطاعم، والأعمال المنزلية. وعلى العموم، فإن حوالي النصف من عدد النساء اللواتي كان لهن عمل قبل الأزمة معرضات بشدة للأضرار الناجمة عن الأزمة. وهذا الخلل تنفرد به أزمة كوفيد-19 ويمكن أن يُعزى إلى وجود النساء بأعداد مرتفعة في قطاعات تقديم الخدمات، وهي القطاعات الأكثر تضرراً من تدابير الإغلاق العام. وهذا واقع بصفة خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث تعمل النساء أكثر من الرجال في القطاعات المعرضة للخطر. وينبغي أن تأخذ تدابير الطوارئ والإنعاش هذه الأرقام بعين الاعتبار.

ويتضرر الشباب بشكل غير متناسب خلال أي أزمة، وهم أشد تضرراً خلال هذه الأزمة. فقبل ظهور جائحة كوفيد-19، كان 178 مليون شاب في جميع أنحاء العالم، أو أكثر من 4 من كل 10 شباب ممن كان لهم عمل على الصعيد العالمي، يعملون في تجارة الجملة والتجزئة، والصناعة، وخدمات الفنادق والمطاعم، وغيرها من الخدمات، بما في ذلك العقارات، وهي قطاعات تضررت بشدة من جراء الأزمة. وقد تعطل تعليم وتدريب الشباب بشدة<sup>(31)</sup>. وتكشف أحدث بيانات القوى العاملة أن البطالة بين الشباب، ولا سيما الشابات، قد ارتفعت بوتيرة أسرع من ارتفاع معدلات البطالة في صفوف من هم في مقتبل الكهولة. لهذه الأسباب فإن الاحتمالات مرتفعة لظهور "جيل الإغلاق العام". وبعض التدابير المتخذة في مجال السياسات الاقتصادية - مثل السياسات المالية والنقدية، وعمليات الإنقاذ

## المخاطر المقبلة

إن الصدمة الاقتصادية لهذه الأزمة، بما لها من آثار في الاقتصادات من جانبي كل من العرض والطلب، ليست مجرد مسألة تعطيل للنمو على المدى القريب، بل إنها تنطوي على خطر التحول إلى انكماش اقتصادي عالمي غير مسبوق، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة في فرص العمل.

والتحول من أثر قريب الأمد إلى ركود اقتصادي على المدى البعيد هو نتيجة لدوامة مفرغة (الشكل 5) تبدأ في الدوران عندما لا تكون التدابير المتخذة للاحتفاظ بفرص العمل بالسرعة والحجم الكافيين، مع ما يتبع ذلك من بطالة وعمالة ناقصة. ونتيجة لذلك، ستواجه الاقتصادات انخفاضات في مستويات الاستهلاك (بسبب انخفاض دخل اليد العاملة) والإنتاج. وسيكون للبطالة الممتدة في الزمن أيضا تأثير طويل الأمد على المعروض من اليد العاملة بسبب فقدان قدرات العاملين.

ومن شأن كل ذلك أن يزيد من كبح إجمالي الطلب والعرض، مع ما لذلك من أثر سلبي شديد من حيث الفقر وعدم المساواة، والعواقب المحتملة على التماسك الاجتماعي (وهذا أمر جلي في بعض الحالات التي أدت فيها المناقشات بشأن مسألة الانتعاش إلى ظهور انقسامات). وقد رأينا في العديد من البلدان النامية أن الفقر والتدهور البيئي يأتیان مترامنين.

يقدمون فيها الرعاية للمرضى، أو عندما يتعين عليهم التنقل لمسافات طويلة في وسائل النقل العام، أو عندما يعملون لدى أسر متعددة.

وكثير من العمال المنزليين إذا مرضوا لا يستفيدون من الرعاية الصحية أو استحقاقات المرض أو استحقاقات إصابات العمل<sup>(37)</sup>.

وأوجه الضعف في سوق العمل ماضية تستقل بالنسبة للعديد من الفئات الأخرى، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية وأفراد المجموعات العرقية المحرومة واللاجئون والنازحون وصغار المزارعين، وغير هؤلاء. كما أن نماذج الأعمال الجديدة، مثل اقتصاد المنصة واقتصاد العربة التي تنبني على علاقات عمل غير نمطية أو على ترتيبات عمل بديلة، يغلب فيها محدودية استحقاقات العاملين وما يُتاح لهم من حماية. ومن فئات العاملين الأكثر عرضة لمخاطر الأزمة العدد الهائل من العاملين من ذوي المهارات المحدودة. والبيانات قليلة في هذا الشأن، ولكن التقارير الواردة من مصادر مختلفة، وكذلك الأدلة والخبرات المكتسبة من الأزمات السابقة، لا تترك مجالاً للشك في أن أثر هذه الأزمة على هذا الصنف من العاملين سيكون مدمراً.

الشكل 5: آليات التوجيه الاقتصادي -  
الدوامة السلبية في مجال العمالة





ثلاث أولويات رئيسية وسلسلة من الإجراءات المرتبطة بها، على النحو المبين أدناه.

وتوافر الحيز المالي الكافي من الأمور البالغة الأهمية لكل توصية من هذه التوصيات. وقد دعا الأمين العام إلى حزم من تدابير الإنقاذ تعادل قيمتها أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي<sup>(38)</sup>. وسيطلب ذلك إعادة النظر في الميزانيات من حيث الإيرادات والنفقات والتمويل، وفي الالتزامات الطارئة كذلك. ولا ينبغي استبعاد أي خيار من الخيارات، مثل خفض الإنفاق العسكري، وتكثيف مكافحة الفساد، وتنفيذ إصلاحات ضريبية، وإنشاء صناديق للنضام، وما إلى ذلك. ومن الناحية المتعلقة بدعم البلدان النامية، يلزم على وجه الاستعجال تعزيز التعاون الدولي، بسبل منها توفير السيولة والمساعدة المالية؛ والإعفاء من الديون الخارجية أو تأجيل سدادها. وحتى وإن كانت أوجه العجز الكبيرة تضع مخاطر على طريق المستقبل، فإن إدارة التكاليف المالية ستصبح أكثر سهولة بمجرد أن تؤدي تدابير الإنقاذ الفورية إلى عكس حركة الدوامة الموصوفة أعلاه.

كي يتسنى تخفيف الأثر الناجم عن أعمق أزمة ركود يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، يتعين على الحكومات وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية، بما فيها القطاع الخاص، أن تتخذ إجراءات منسقة ومتواصلة على نطاق واسع وفي الوقت المناسب.

ولئن كانت طبيعة التدخلات ستختلف حسب المرحلة التي تمر بها عملية التعافي، فإن السؤال الرئيسي الذي سيتعين على صانعي القرار الإجابة عنه في جميع المراحل هو كيف سيستخدمون مواردهم الشحيحة في تعزيز ضمان الدخل، وفي إيجاد فرص العمل اللائق والإبقاء عليها، وتقوية النسيج الاجتماعي والإيكولوجي لاقتصاداتنا، والتحول في اتجاه "وضع طبيعي أفضل" - وضع يتمحور حول الإنسان ويكون شاملاً وميسراً للجميع ومستداماً ومراعياً للمنظور الجنساني.

وقد اتخذت بلدان كثيرة بالفعل إجراءات قوية تصلح أساساً جيداً للبناء عليها (انظر الإطار 1). وانطلاقاً من هذه الإجراءات، يتعين على الحكومات وبقية الأطراف المعنية أن تركز استجاباتها على

### الإطار 1: تدابير التصدي على الصعيد القطري

**ماليزيا** لديها نظام لتأمين العمل يشتمل على برنامج لتقديم إعانات الأجر من أجل مساعدة أرباب العمل على الاحتفاظ بالعاملين لديهم لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر. وتُلزم المؤسسات التي تتلقى الدعم بأن تحتفظ بموظفيها لمدة ستة أشهر على الأقل بعد الأشهر الثلاثة التي تحصل فيها على الدعم، ويتعين عليها توفير التدريب، بما فيه التدريب على المهارات الرقمية.

**إيطاليا** وسَّعت من نطاق دعم الدخل (80 في المائة من الراتب الإجمالي) المقدم للعاملين في المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية والمؤسسات التي يقل عدد موظفيها

لقد بادرت البلدان في جميع أنحاء العالم إلى التصدي للأزمة الحالية، وكانت تدخلاتها في أحيان كثيرة على نطاق واسع لم يسبق له مثيل. فقد خصص ما يزيد على 170 بلداً ما مجموعه 9 تريليونات دولار لخطط التحفيز المالي<sup>(39)</sup>. ومن الأمثلة المبتكرة ما يلي:

**باكستان** نفذت حزمة تدابير للإغاثة الاقتصادية تشمل تدابير لإعادة أشد العاملين فقراً إلى العمل من خلال إقامة البنية التحتية الطبيعية ("مشروع 10 بلايين شجرة"). وأوجد البرنامج 63 600 فرصة عمل مع التركيز على النساء والشباب، وقد عاد الكثير من هؤلاء إلى ديارهم في المناطق الريفية بعد أن وُضعت المدن تحت الإغلاق العام.

تدريباً على السلامة والصحة، مع حصولهم على الحد الأدنى للأجور ومشاركتهم في خطة جماعية للتأمين البالغ الصغر .

**شيلي** تدخّل بنكها المركزي لخفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وأعلن برنامجاً لشراء السندات، ونسّق تدابير في القطاع المالي لمواءمة المتطلبات التنظيمية للائتمان من أجل زيادة حجم الائتمان المتاح للمؤسسات والمستهلكين.

**كولومبيا** استحدثت خطوط ائتمان جديدة تدعم بها مختلف الأنشطة القطاعية ومدفوعات المرتبات والقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأعلنت عن تقديم إعانة أجور للمؤسسات التجارية التي انخفضت إيراداتها، تعادل 40 في المائة من الحد الأدنى للأجر لكل عامل.

**جنوب أفريقيا** أنشأت فريقاً ثلاثي الأطراف سمته 'فرقة العمل الثلاثية للتصدي لفيروس كورونا' من أجل: تنفيذ تدابير للتكيف في أماكن العمل، وتوفير صندوق لتعويض العاملين عن الإجازات الخاصة/المرضية، وتوفير صندوق للتأمين ضد البطالة، ودعم الشركات التي تعاني من ضائقة، وتجنب الوصم أو التمييز ضد الحاملين لفيروس كورونا-19 / المصابين به؛ وإقرار السياسات المناسبة للتصدي للأثار الواقعة على الاقتصاد الكلي؛ وكفالة الأمن الغذائي (بما يشمل الوجبات المدرسية).

**ألمانيا** تمكنت من الحفاظ على عدد كبير من الوظائف من خلال توسيع نطاق الاستقادة من برنامجها للعمل القصير الأجل (Kurzarbeit) الذي أُختبر جيداً ووضِع له إطار مؤسسي، والذي يغطي أجور العاملين في الشركات التي تمر بضائقة. وقد يَسَّرت المؤسسات والآليات القائمة الفعالة تنفيذ البرنامج بسلاسة وسرعة.

**أيسلندا** تطلب حالياً من الوزارات التنفيذية أن توضح الكيفية التي يمكن بها للاستثمارات المحتملة أن تغيد النساء والرجال بشكل مختلف. ويتيح ذلك للحكومة أن تأخذ هذه المعلومات في الاعتبار في عملية صنع القرار وأن تُحَيَّن فهمها للأثر الجماعي لحزمة التدابير الشاملة على الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

عن 15 موظفاً، والتي لا تكون عادة مؤهلة للحصول على مثل هذا الدعم. ويُقدّم أيضاً تعويض عن الدخل بمبلغ إجمالي إلى العاملين لحسابهم الخاص والمتعاقدين الخارجيين.

**إسبانيا** تقدم دعماً للدخل للعاملين لحسابهم الخاص وأعضاء التعاونيات والعاملين الذين يُعلق عملهم مؤقتاً، حتى وإن كانوا عادة لا يحصلون على إعانات البطالة.

**إثيوبيا** قررت حظر التسريح المؤقت للعمال وإنهاء توظيفهم.

**مدغشقر** أتاحت لجميع الشركات أن توجّل دفع اشتراكاتها في صندوق الضمان الاجتماعي دون أن تتحمل أي غرامات على المدفوعات المتأخرة.

**رواندا** عدلت نظام التأمين الصحي المجتمعي ("Mutuelle") لتيسير الوصول إلى الخدمات الصحية وإلغاء فترة الانتظار بين التسجيل وتلقي الخدمات الطبية.

**البرازيل** استخدمت تطبيقاً للهواتف النقالة لتحديد العاملين في القطاع غير المنظم الذين لم تُقَيّد أسماؤهم في أي من السجلات الحكومية ولكنهم يستحقون المساعدة بسبب أزمة كوفيد-19.

**بوركينافاسو** استحدثت تحويلات نقدية للعاملين في القطاع غير المنظم تساعد بها بائعي الفواكه والخضروات في أسواق التجزئة غير المنظمة المتضررين من هذه الحالة، ولا سيما النساء.

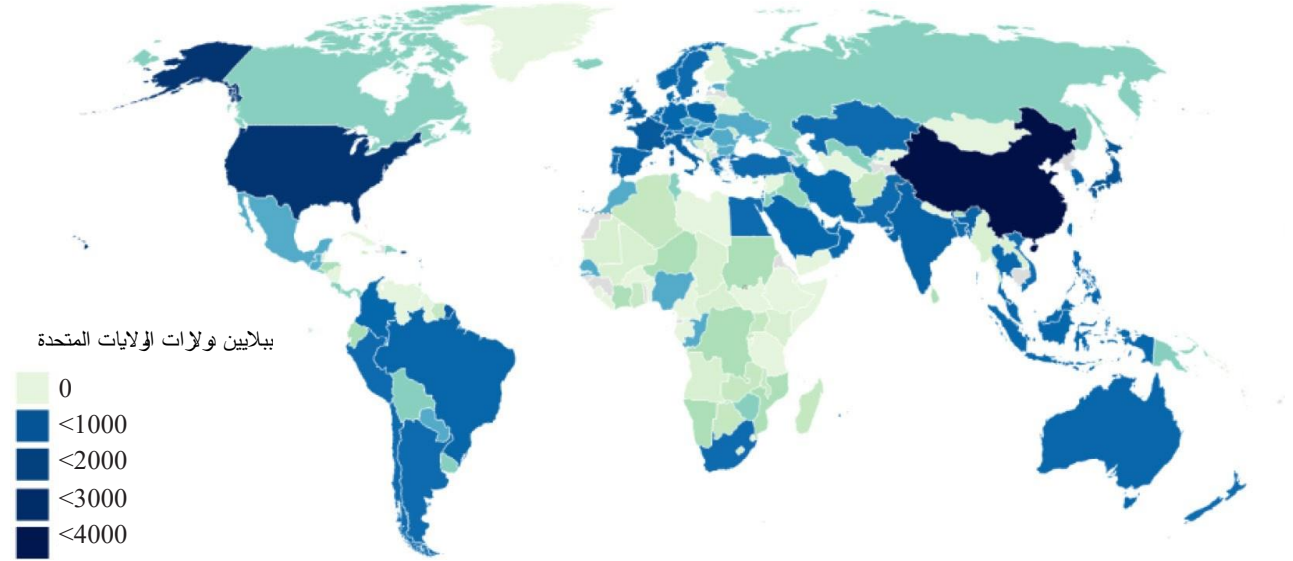
**كابو فيردي** دفعت مبلغاً غير متكرر قدره 100 دولار إلى 30 000 من العاملين في القطاع غير المنظم.

**ناميبيا** قدمت منحة دخل طارئة غير متكررة للعاملين في القطاعين المنظم وغير المنظم الذين فقدوا وظائفهم، بالإضافة إلى توفير إعانات للأجور وبرامج مختلفة لإقراض العاملين.

**الفلبين** يمكن فيها للعاملين في القطاع غير المنظم الذين فقدوا أسباب معيشتهم مؤقتاً أن يستفيدوا من برامج التوظيف المؤقت التي تشمل تطهير/تعقيم منازلهم والمناطق المجاورة لها مباشرة؛ ويتلقى المستفيدون

## الشكل 6: الحوافز المالية في مختلف أنحاء العالم

القيمة النقدية الإجمالية للحوافز المالية المعلنة، بما يشمل الإنفاق أو التخفيضات الضريبية، في 24 أيار/مايو 2020



المصدر: أداة جامعة أكسفورد لتعقب تدابير الحكومات في مواجهة جائحة كوفيد-19.

دخولهم بالفعل، يمكن لهذه التدابير أن تسهم في حدوث انتقال تدريجي من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. وهي تسهم أيضا في بناء الثقة بين العاملين المتضررين والمؤسسات وترفع من القدرة الإنتاجية للعاملين. ويمكن لزيادة الحماية الاجتماعية أن تؤدي أيضا إلى التخفيف من أوجه اللامساواة الهيكلية التي تتعرض لها النساء في المنظومة، وذلك بتخفيف عبء مسؤوليات الرعاية وتوفير الحماية للعاملات في القطاع غير المنظم أو في وظائف ينخفض فيها مستوى الأمن الوظيفي.

### • تنفيذ تدابير ترمي إلى الإبقاء على الوظائف.

إعانات الأجور هي الوسيلة المستخدمة أكثر من غيرها لتحقيق هذا الغرض. وينبغي، حيثما أمكن، أن تُطبَّق التدابير الرامية إلى الإبقاء على الوظائف بطريقة متكاملة مع سياسات فعالة لسوق العمل تُعزّل بأسرع ما يمكن، حتى عندما تكون إجراءات الإغلاق الجزئي لا تزال مُطبَّقة. وينبغي أن تركز التدابير على تجنب الهشاشة والتقليل منها، وخاصة لدى النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والعمال المهاجرين وغيرهم من الفئات التي تجد صعوبة خاصة في العودة إلى أسواق العمل عندما تضطر إلى الخروج منها<sup>(41)</sup>. وينبغي للسياسات أن تنظر بشكل محدد في احتياجات الأسر فيما يتعلق برعاية الأطفال.

## ألف - إعطاء الأولوية لتقديم الدعم الفوري لمن يوجد من العاملين في حالة هشاشة وللمؤسسات التجارية لإنقاذ فرص العمل والدخول المعرضة للخطر

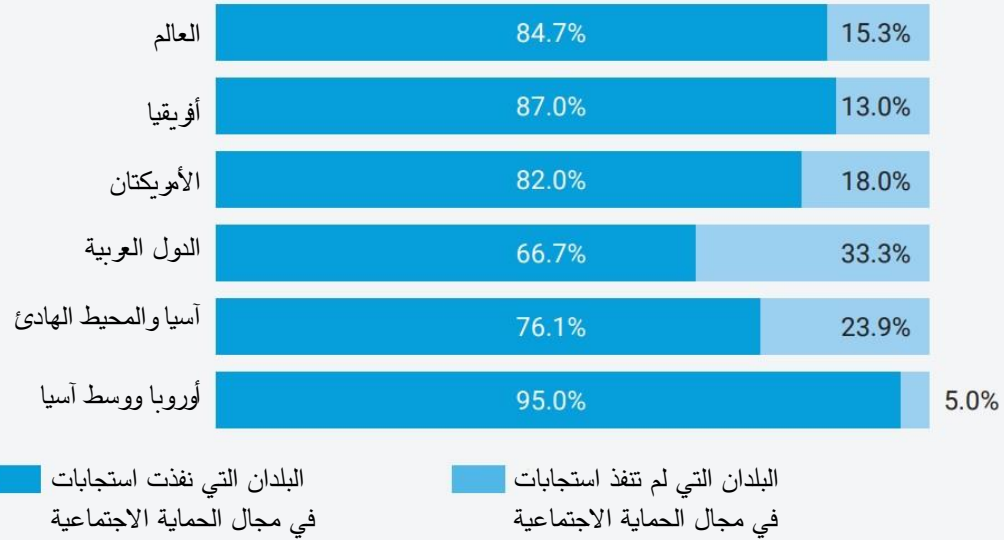
كما ورد أعلاه، استجابت بلدان كثيرة لأزمة كوفيد-19 بشكل سريع وبحجم ونطاق لم يسبق لهما مثيل، وذلك بتنفيذ استثمارات في النظام الصحي، وتقديم تحويلات نقدية أو إعانات بطالة، وتوفير دعم مؤقت للشركات. ومثل هذه الاستجابات العاجلة مطلوبة لتجنب حالات إغلاق المؤسسات وفقدان فرص العمل وانخفاض الدخل، إذ من شأن ذلك أن يحول الأزمة الحالية إلى كساد طويل الأمد. وينبغي للتدخلات أن تستند إلى المؤسسات القائمة وأن تعززها، وأن تقود في الوقت ذاته العاملين والمؤسسات في اتجاه التنمية المستدامة من أجل أن يتحقق التعافي بشكل أفضل وأقوى.

ينبغي أن تركز الإجراءات المتخذة على صعيد السياسة العامة على ما يلي:

### • توسيع نطاق الحماية الاجتماعية<sup>(40)</sup>. إلى جانب الأثر

الفوري والمباشر لتدابير الحماية الاجتماعية الجيدة الإعداد على الفئات المعرضة للخطر وعلى العاملين الذين فقدوا

الشكل 7: البلدان التي نفذت استجابات في مجال الحماية الاجتماعية وتلك التي لم تنفذ، مصنفة حسب المناطق الإقليمية



المصدر: <https://www.social-protection.org/gimi/ShowWiki.action?id=3417>، آخر تحديث 2020/05/26.

للتخفيف من عبء أعمال الرعاية، كأن تتم إطالة المدة القانونية للإجازة المرضية المدفوعة الأجر وإجازة الأبوين، وكذلك دعم الدخل حتى يتمكن الناس من عزل أنفسهم، أو رعاية المرضى من أفراد أسرهم، أو رعاية الأطفال في فترة الإغلاق<sup>(42)</sup>

**تقديم مكافأة فورية للعاملين الأساسيين الذين يحافظون على تماسك المنظومة.** لولا العمل الأساسي الذي يؤديه العاملون في مجال الرعاية وفي مجال الخدمات البيئية وفي غيرها من المجالات لانهارت الاقتصادات والمجتمعات على الفور. وعلى المدى القصير، يمكن لمكافأتهم بعلاوات أو وقت تعويضي أن يساعد جزئياً في تجنب السقوط في الاستغلال وأن يؤدي إلى تحفيز هؤلاء العاملين الذين يضطرون في كثير من الأحيان إلى بذل جهود تفوق قدرتهم البدنية والذهنية خلال هذه الأوقات العصيبة. ولا يحل ذلك محل التدابير الطويلة الأجل التي ينبغي اتخاذها لمنح هؤلاء العاملين الاعتراف اللازم بعد مرور الأزمة الحالية. وينبغي أن يشمل ذلك إعادة النظر فيما يشوب النماذج الاقتصادية من أوجه اللامساواة الهيكلية التي تشوه القيمة.

- **ضمان استمرارية العمليات في المؤسسات التجارية (لا سيما المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة).** ينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم تنفيذ التدابير الصحية؛ وكفالة توافر السيولة؛ وتغطية التكاليف الثابتة الأساسية؛ وتوفير الائتمان؛ وتقادي التسريح المؤقت للعمال؛ وتخفيف التغييرات الابتكارية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتعديلات أماكن العمل وطرائق العمل البديلة، وترتيبات العمل عن بعد، وما إلى ذلك.
- **تفادي زيادة أوجه الهشاشة من خلال اتخاذ تدابير مراعية للمنظور الجنساني وشاملة وميسرة للجميع ومحددة الأهداف، على أساس الحوار الاجتماعي.** ينبغي أن توضع التدابير بطريقة محددة الأهداف. وينبغي التغلب على الحواجز المنظمة وغير المنظمة التي تمنع الفئات الضعيفة، بما في ذلك اللاجئون والعمال المهاجرون، ولا سيما النساء داخل هذه الفئات، من الاحتفاظ بالوظائف أو الوصول إليها. وسيساعد الحوار بين الحكومات ومنظمات العمال وأرباب العمل والمنظمات الممثلة للفئات المهمشة (مثل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة) على تحديد التحديات وإيجاد حلول مقبولة. وينبغي تطبيق تدابير

## باء - اتباع نهج شامل في خطوات العودة إلى العمل

يلزم التخلص من الثنائية الزائفة التي يتمثل طرفاها في العودة إلى العمل وحماية الصحة. فمع تخفيف إجراءات الإغلاق وغيرها من التدابير التقييدية، سيكون من اللازم اتخاذ تدابير قوية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، استنادا إلى الحوار الاجتماعي، لمساعدة المؤسسات التجارية على استئناف أنشطتها ومساعدة العمال على العودة إلى العمل بأقصى درجة ممكنة من السرعة والأمان. وعدم اتخاذ الاحتياطات الكافية يهدد بعودة الفيروس إلى الانتشار على نحو لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم اتخاذ التدابير اللازمة لدعم العاملين، وخاصة النساء، للوفاء بمسؤولياتهم في مجال الرعاية. وينبغي عدم سحب تدابير التحفيز المالي الاستثنائية قبل أن يتحقق التعافي على نطاق واسع من حيث النمو الاقتصادي ونمو العمالة. فالخبرة المكتسبة من الأزمات السابقة تظهر أن تحريك بوصلة الإنفاق في اتجاه التشديد المالي قبل الأوان يقوض التعافي.

• ينبغي أن تركز الإجراءات المتخذة على صعيد السياسة العامة على ما يلي:

- توفير أماكن عمل آمنة وميسرة. لكي تكون أماكن العمل آمنة، قد يلزم اتخاذ تدابير مماثلة للتدابير التي تتخذ لصالح العاملين الأساسيين خلال مرحلة الأزمة الصحية الحادة. وقد يلزم أيضا اتخاذ تدابير تتعلق بالسلامة والصحة المهنية، والتغطية بالحماية الاجتماعية، ومناهضة التمييز، وغيرها. وقد يلزم اتخاذ ترتيبات مختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل إعطاء الأولوية لهم في العمل من المنزل أو الحصول على الإجازة المدفوعة الأجر.
- احترام احتياجات وحقوق العاملين وأرباب العمل. إن تنفيذ خطط مرنة لتشجيع الاحتفاظ بفرص العمل وتقاسم فرص العمل إلى حين ضمان التعافي يمكن أن يكون أحد الخيارات لتلبية احتياجات العاملين وأرباب العمل على حد سواء. وعبر الحوار الاجتماعي القوي<sup>(43)</sup>، سيتمكن العاملون وأرباب العمل من تحديد احتياجاتهم، ولا سيما احتياجات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، والدفاع عن حقوقهم.
- اتباع نهج شمولي والتنسيق بين العودة إلى العمل وإعادة فتح مؤسسات رعاية الأطفال والمدارس. إعادة فتح

المؤسسات التجارية والاقتصاد المنظم مع استمرار إغلاق مرافق الرعاية والمدارس يهدد بمحو التقدم الذي حققه جيل كامل من النساء على طريق المشاركة في القوى العاملة. ولذلك ينبغي لجميع السياسات المتعلقة بالعودة إلى العمل أن تنظر في تحقيق التزامن بين العودة للعمل وإعادة فتح المدارس، واعتماد تدابير للتخفيف من آثار الجائحة، مثل توفير الدعم في مجال الرعاية.

• تنفيذ تدابير فعالة للاختبار والتتبع. ترتبط تدابير الاختبار والتتبع بشدة بتقليل حالات تعطيل أسواق العمل. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن تدابير الاختبار والتتبع يمكن أن تساعد على تقليل الخسائر في ساعات العمل بنسبة تصل إلى 50 في المائة<sup>(44)</sup>، لأن هذه التدابير يمكن أن تساعد البلدان على التقليل من الاعتماد على التدابير الصارمة، وأن تحسّن من ثقة الجمهور في الأنشطة الاقتصادية وتدعم العمليات في أماكن العمل.

• تنفيذ سياسات فعالة لسوق العمل تكون جيدة الإعداد، بما في ذلك برامج التوظيف العامة. سياسات سوق العمل الفعالة الجيدة الإعداد والتتبع، بما في ذلك برامج التوظيف العامة، التي تتماشى مع سياسات التوظيف الوطنية الأوسع نطاقا والأكثر شمولا، ستكون أهم الأدوات الكفيلة بإعادة الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم إلى العمل، وإيجاد فرص عمل جديدة والمساعدة في إلحاق العمال المدربين تدريباً جيداً بالمؤسسات.

• تنفيذ تدابير لبناء قدرات الأشخاص الذين يواجهون فترات انتقالية تلفها الشكوك. مع التغيرات المتوقعة أن يشهدها عالم العمل نتيجة للأزمة ونتيجة أيضا للعوامل المحركة الضخمة في عالم العمل، سيضطّر بعض الناس إلى الانتقال إلى قطاعات ومهن جديدة وكذلك إلى أشكال جديدة من العمل. وبينما تتبلور عملية التعافي، ينبغي أن تتاح لهؤلاء الناس الفرصة كي يتدربوا من جديد وأن يبنوا مهارات وقدرات رقمية تساعدهم على التكيف مع عملية الانتقال.

• التحلي بالمرونة في مواصلة إتاحة طرائق العمل البديلة للفئات السكانية المعرضة للخطر. كبار السن وأولئك الذين يعانون من حالات صحية سابقة، والأشخاص ذوو الإعاقة، والموظفون الذين يتحملون مسؤوليات مستمرة عن تقديم

فرص العمل اللائق والمنتج للجميع في اقتصاد أخضر وشامل للجميع وقادر على الصمود هو أذكى مسار يقود إلى التعافي وإلى تحقيق أهداف خطة عام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونحن لا يسعنا أن نُهدر هذه الفرصة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تركز الإجراءات المتخذة على صعيد السياسة العامة على ما يلي:

- **الحماية الاجتماعية.** ينبغي أن يُنظر إلى الإنفاق على الحماية الاجتماعية بوصفه استثماراً في الإنسان، وليس عبئاً أو عملاً إحصائياً، ولذلك ينبغي أن يكون مرتكزاً على الموارد المحلية. وينبغي تحويل التدابير المؤقتة إلى آليات مستدامة لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع، على أساس تقاسم التكاليف بشكل عادل بين أرباب العمل والعمالين والحكومات<sup>(46)</sup>.

• **تسريع الانتقال إلى القطاع المنظم.** تمثل أزمة كوفيد-19 تذكيراً بالحاجة الماسة لإدراج مسألة الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ضمن مجالات الأولوية في السياسات الوطنية. وتحقيق التعافي الاقتصادي، رغم ضرورته، لن يقلل في حد ذاته من الطابع غير المنظم؛ حيث إنه لا غنى أيضاً عن تطبيق سياسات عامة مناسبة. ومنظمة العمل الدولية توفر التوجيه في هذا الصدد<sup>(47)</sup>.

• **إيجاد فرص العمل من خلال تخضير الاقتصادات والاستثمار في الطبيعة.** مع تطبيق السياسات الصحية التي تشجع على زيادة تخضير الاقتصادات، يمكن إيجاد الملايين من فرص العمل الجديدة في العالم بحلول عام 2030. وطبقاً لأحد التقديرات، تُوجد مشاريع الطاقة المتجددة ضعف عدد فرص العمل التي تُوجدتها استثمارات الوقود الأحفوري<sup>(48)</sup>. ويمكن إيجاد فرص العمل الجديدة من خلال اعتماد ممارسات مستدامة في قطاع الطاقة، بما يشمل إحداث تغييرات في مزيج الطاقة، وتشجيع استخدام المركبات الكهربائية وتحسين المباني من حيث الكفاءة في استخدام الطاقة<sup>(49)</sup>. والاستثمار في تحقيق التوازن بين الأشكال المتنوعة للبنية التحتية المستدامة ومواد البناء المنخفضة الانبعاثات من شأنه أن يدعم أيضاً إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل<sup>(50)</sup>. وتعتمد فرص العمل والأغذية المستدامة وإمدادات المياه وأسباب المعيشة للفقراء

الرعاية سواء بسبب الجائحة أو بسبب ظروف قائمة من قبل ينبغي أن تتاح لهم إمكانية المشاركة في أسواق العمل بصرف النظر عن عدم قدرتهم على الذهاب جسدياً إلى أماكن عملهم.

- **النظر إلى ما هو أبعد من الأثر القريب الأمد.** من أول البداية، ينبغي لجميع التدابير المتخذة أن تُنفَّذ بطريقة تمهد الطريق لإيجاد فرص العمل اللائق، وتحقيق التعافي القادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وإيجاد أسواق عمل أكثر شمولاً للجميع ومراعاة للمنظور الجنساني، لضمان تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قادرة على الصمود. ومنظمة العمل الدولية تقدم التوجيه في هذا الصدد<sup>(45)</sup>.

## جيم - إيجاد فرص العمل اللائق والمنتج لتحقيق انتعاش أخضر وشامل قادر على الصمود

لن يكون عالم العمل بعد هذه الأزمة بالمظهر الذي كان عليه قبلها، وما ينبغي له. وقد أصبحت بعض التغييرات ظاهرة بالفعل، إذ إننا نشهد زيادة كبيرة في التركيز على زيادة درجة الأمان في أماكن العمل، على نطاق يتجاوز القضايا الصحية المتعلقة بمرض كوفيد. ونلاحظ ارتفاعاً في مستوى الاعتراف بالعمل الذي يؤديه العاملون في مجال الصحة والرعاية وفي المهن الأخرى التي يقف أصحابها على الخطوط الأمامية. وثمة زيادة كبيرة في الاعتراف بضرورة توفير الحماية الاجتماعية الكافية، بما فيها الحماية الصحية الاجتماعية، وإعانات المرض، والحماية من البطالة. ونرى التكنولوجيا وهي تفتح طرائق عمل بدت مستحيلة من قبل، فتتيح المزيد من المرونة وربما الاستدامة أيضاً. ونشهد نقاشاً قوياً يدور في البلدان حول أفضل السبل لاستغلال الأزمة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ سياسات التحول الهيكلي المستدام، بما فيها الإسراع في خفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ والحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة أعمال الرعاية غير الظاهرة وغير المدفوعة الأجر. وبالاتزان مع زيادة الوعي البيئي العام الذي كان بالفعل قوياً جداً عندما حلت الأزمة، فإن هذه البداية تعتبر جيدة، ولكن هناك الكثير من العمل الذي يلزم القيام به.

وستكون للقرارات التي تتخذ الآن بشأن التعافي آثار هائلة على أجيال الحاضر والمستقبل. والمطلوب هو الاعتراف بأن إيجاد



فيها وتقدمهم نحوها. والاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الاقتصاد المنظم يكتسي أيضا أهمية بالغة. فمن شأن هذا الاعتراف أن يضفي قيمة على الساعات التي تُنفق في هذا المجال وأن يُسترشد به في وضع السياسات التي يمكن أن تعيد توزيع هذا العمل بشكل أفضل وتحد منه، وهو ما سيسمح بتعزيز المساواة وزيادة المشاركة في أسواق العمل المنظمة وتوليد الدخل.

• **إعطاء الأولوية لمهارات الشباب وفرص عملهم.** حتى لا ينشأ جيل يسمى "جيل الإغلاق العام" وحتى لا يكون للإغلاق أثر سلبي طويل الأمد على التطوير المهني، ينبغي للسياسات المتعلقة بالعمالة وأسواق العمل وريادة الأعمال أن تستهدف الشباب بشكل صريح. ويشمل ذلك التركيز على الأشخاص الذين يعانون من تعطيل تعليمهم وتدريبهم، إلى جانب المنخرطين في التعلم القائم على العمل (مثل المتدربين في أماكن العمل)، والملتحقين حديثا بسوق العمل، والعاطلين عن العمل، والمنخرطين في الاقتصاد غير المنظم، والعاطلين جزئيا. وتشتمل التدابير المحددة على سياسات فعالة لسوق العمل تتماشى مع الأولويات القطاعية في اقتصاد ما بعد كوفيد-19، وضمان إتاحة التعليم والتدريب للمحرومين منهما حاليا، ودعم أولئك الذين يواصلون أنشطة التعليم والتدريب والتعلم القائم على العمل أو يعودون إليها، وتشجيع ريادة الأعمال لدى الشباب. وسيكفل إشراك الشباب في صياغة سياسات العمالة وسوق العمل تحقيق نتائج أفضل لصالحهم.

• **وضع سياسات للقطاع الخاص تركز بشكل محدد على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.** تهيئة بيئة أعمال مستدامة ودعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة سيكون لهما أهمية محورية لعملية التعافي.

اعتمادا كبيرا على القدرة الإنتاجية للطبيعة، وبالتالي ينبغي لتخصير الاقتصادات أن يشمل استثمارات في الحلول القائمة على الطبيعة، بما في ذلك إيجاد فرص عمل في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. ونحن أيضا بحاجة إلى التحول من فرض الضرائب على المرتبات إلى فرضها على انبعاثات الكربون.

• **الاستثمار في اقتصاد الرعاية.** إن أنظمة الصحة والرعاية المزودة بالموارد الكافية والقادرة على أداء مهامها بكفاءة لا تنفذ الأرواح وتجعل الاقتصادات أكثر مرونة في التعامل مع الأزمات الصحية المستقبلية فحسب، بل تجلب أيضا فوائد اقتصادية هامة<sup>(51)</sup>، حيث إن اتباع نهج 'الطريق الأخلاقي' إزاء العمل في مجال الرعاية من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد 269 مليون وظيفة إضافية مقارنة بعدد الوظائف في عام 2015. وينطوي ذلك على إنفاق 18,4 تريليون دولار أمريكي على الصحة والتعليم في القطاعين العام والخاص<sup>(52)</sup>. ويلزم أن تصبح إدارة المخاطر المهنية جزءا من أنظمة الرعاية والصحة. ويتعين أن تكفل السياسات تحسين الأجور وتوفير ظروف عمل لائقة للعاملين في وظائف الرعاية في مجال الصحة، بمن فيهم العمال المنزليون وعمال الرعاية الشخصية، وفي مجال التعليم، بما فيه التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، لأن ذلك يعد شرطاً مسبقاً لتوفير رعاية جيدة النوعية. ويشمل ذلك أيضا الحق في التفاوض الجماعي وحرية تكوين الجمعيات، لأنهما حقان تمكينيان يتيحان تحسين الأجور وظروف العمل. وفيما يتعلق بالرعاية غير المدفوعة الأجر، ينبغي لسياسات العمل أن تعترف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتحد منها وتعيد توزيعها. ويشمل ذلك تعزيز سياسات فعالة لسوق العمل تدعم إلحاق مقدمي خدمات الرعاية غير المدفوعة الأجر بالقوى العاملة وإعادة إدماجهم

## الإطار 1: تدابير التصدي على الصعيد القطري

- تتخذ الشركات حول العالم تدابير للحد من الآثار السلبية لأزمة كوفيد-19 حتى لا يكون للآثار المالية المترتبة على الأزمة في عمليات الشركات وسلاسل إمدادها على الصعيد العالمي تداعيات على حقوق العمال ورفاههم.
- 1 - **نداء خاص صادر عن مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة** من أجل تشجيع قادة المؤسسات التجارية في كل مكان على استخدام المبادئ العشرة باعتبارها الدليل التوجيهي لهم في التصدي للأزمة.
- 2 - **دعوة إلى اتخاذ إجراءات في قطاع صناعة الملابس: التعاون** بين الأطراف المعنية في قطاع صناعة الملابس على الصعيد العالمي لدعم المصنّعين من أجل التغلب على التعطل الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 وحماية دخل عمال الملابس وصحتهم وفرص عملهم (انظر قائمة المؤسسات المؤيدة للدعوة).
- 3 - **بيان مشترك للمنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال** بشأن كوفيد-19.
- 4 - **أرباب العمل والعمال في قطاعات اجتماعية واقتصادية محددة أصدروا بيانات مشتركة ودعوات إلى اتخاذ إجراءات لحماية العمال ودعم المؤسسات.**
- 5 - **غرفة التجارة الدولية أصدرت حملة استغاثة تحت عنوان دعوة إلى اتخاذ إجراءات لإنقاذ مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة من أجل تسليط الضوء على الأثر المدمر لأزمة كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى العاملين فيها، وضمان تنفيذ إجراءات تصد فعالة على المستويين الدولي والوطني، وتوفير الموارد والأدوات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في التغلب على هذه الصدمة الاقتصادية.**
- 6 - **رابطة أمفوري (Amfori) نشرت مبادئ توجيهية لأعضائها بشأن ممارسات الشراء المسؤولة أثناء أزمة كوفيد-19.**
- 7 - **البرنامج الأخلاقي للعب الأطفال التابع للمجلس الدولي لصناعات لعب الأطفال** نشر توجيهها للممارسات الشرائية المسؤولة لدعم المشتريين خلال جائحة كوفيد-19. وهذا التوجيه يقدم توصيات بأفضل ممارسات الشراء من أجل مساعدة المشتريين على إدارة المخاطر وحماية استمرارية الأعمال وحماية العاملين.
- 8 - **تحالف المؤسسات التجارية المسؤولة أنشأ مركز موارد** لتوفير المعلومات في الوقت المناسب لأعضائه بشأن قضايا سلاسل الإمداد المتصلة بفيروس كورونا، بما في ذلك ما يتصل بالسلوك التجاري المسؤول في سلاسل إمداد الشركات أثناء نقشي المرض لحماية حقوق العمال ورفاههم.
- 9 - **المنظمة الدولية لأرباب العمل** تقوم بتعبئة شبكتها لتوفير المعلومات عن الجهود التي تضطلع بها منظمات المؤسسات التجارية وأرباب العمل لدعم أعضائها بتدابير السلامة والصحة، والإجراءات الوقائية الرامية إلى التقليل من تعطل الإنتاجية، والاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من الخسائر المالية، ولمحة عامة عن المبادرات الحكومية الرامية إلى الحد من الضغط الاقتصادي الواقع على المؤسسات التجارية، والتوجيه الذي أعدته المنظمة الدولية لأرباب العمل للمؤسسات التجارية بشأن الصمود في وجه أزمة كوفيد-19 والخروج منها بصلاية.
- 10 - **أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي مبادئ القوى العاملة** لتستخدّم كأداة توجيهية لكبار موظفي الموارد البشرية وباقي قادة المؤسسات التجارية.



ويمكن للسياسات القطاعية أن تدعم التوسع في توظيف النساء في القطاعات ذات الإنتاجية العالية، مما يسهم في إنهاء التمييز بين الجنسين. ومن منظور التحول الهيكلي، تعد الزراعة من القطاعات التي يجب التركيز عليها، إذ إن ضمان استمرار تشغيل سلاسل الإمداد الغذائي العالمية والوطنية ستكون له أهمية بالغة في تأمين الإمداد بالغذاء ومنع حدوث أزمة غذائية. وبما أن العمال الزراعيين يشكلون أعلى نسبة من العمال الفقراء، فإن إيجاد فرص للحصول على دخل لائق مع الالتزام بتدابير السلامة والصحة سيكون له أهمية محورية في مكافحة الفقر على الصعيد العالمي<sup>(56)</sup>.

• **تنفيذ سياسات موجهة للفئات الشديدة التضرر.** كثير من التدابير التي أُتخذت بالفعل في مجال السياسة العامة لا تصل بالقدر الكافي إلى أكثر الفئات ضعفاً<sup>(57)</sup>، ويلزم وضع سياسات عمالة موجهة لهذه الفئات. وقد أثبتت برامج الأشغال العامة وخطط ضمان العمالة أنها وسيلة فعالة للوصول إلى ضعاف العاملين، بمن فيهم العاملون في الاقتصاد غير المنظم. وكذلك المبادرات المجتمعية المحلية، يمكن أن توتي ثمارها بسرعة وتلبي احتياجات محددة. وضمن تطبيق حد أدنى قوي للأجور يمكن أن يساعد أكثر الفئات تضرراً ويمنع انكماش الأجور.

### إجراءات على الصعيد العالمي

إلى جانب التدخلات التي تُنفَّذ على المستوى الكلي، من المهم أن يساعد النظام المتعدد الأطراف البلدان من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات، وضمن اتساق السياسات، ووضع معايير دولية لعملية تعاف تحركها العمالة. وينبغي أن تُدعم على الصعيد العالمي الجهود الرامية إلى إبقاء الأسواق والحدود مفتوحة. وفي هذا الصدد، يلزم التنسيق في مجال سياسات التجارة والاستثمار على المستويات الإقليمية وفيما يتعلق بتحديد السبل الكفيلة بتحويل الاتفاقات التجارية والاستثمارية الثنائية والإقليمية إلى اتفاقات أكثر شمولاً وملاءمة للعمالة. ويلزم أيضاً اتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة أوجه التضارب المالي التي تقوض الميزانيات الوطنية، مثل أسعار التحويلات والملاذات الضريبية ودعم أسعار الوقود الأحفوري والتهرب الضريبي، ويلزم وضع استراتيجية لإدارة الاقتصاد الرقمي بطريقة عادلة ومستدامة. وعندما تقتر البلدان التي توجد في حالات نزاع أو في حالة هشاشة

وينبغي للدعم الذي يستهدف هذه المؤسسات أن يركز على تحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية. وإقامة روابط قوية في سلسلة الإمداد تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركائها في سلسلة الإمداد أن يدعم كل منها الآخر. وسيكون لبناء التحالفات بين المؤسسات التجارية الكبيرة والصغيرة أهمية بالغة أيضاً. ويمكن للأزمة الحالية أيضاً أن تكون فرصة لبناء نماذج مبتكرة للأعمال التجارية - مثل المشاريع الاجتماعية والمؤسسات التجارية الشاملة للجميع والاستثمار المؤثر<sup>(53)</sup>. وتحويل المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة إلى مؤسسات ذات كفاءة في استخدام موارد الطاقة سيزيد من قدرتها التنافسية وربحيتها. ومن ثم، فإن الاستعانة بالموارد الإبداعية والمالية المتوافرة للقطاع الخاص في مراحل مبكرة سيسهم في تيسير عملية التعافي. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تبدأ الشركات بين القطاعين العام والخاص على الفور في توفير '1' إمكانية الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة للجميع؛ '2' 'محافظ رقمية' وخيارات دفع ميسورة التكلفة وفعالة ومجدية للجميع.

• **استغلال التكنولوجيات الجديدة:** سيتطلب التحول الهيكلي استخدام تكنولوجيات جديدة وإيلاء العناية لمستقبل العمل. وعند الاستثمار في التكنولوجيا، من المهم أن نضع في اعتبارنا أن هذه التكنولوجيات ينبغي أن تكون هي الأساس لبناء المستقبل الذي نصل إليه، مستقبل محوره الإنسان. وينبغي أن يكون سد الفجوة الرقمية جزءاً من هذه الإجراءات، وأن يكون مقترناً بالاستثمار في المهارات الرقمية والاستعداد للتغيرات الرقمية. ومع التغيير تأتي أيضاً المسؤولية عن التنظيم بحيث تتوافر الحماية للعاملين من أي آثار جانبية سلبية. ومن أجل إدارة العمل عن بعد بطريقة جيدة، على سبيل المثال، ينبغي معالجة الحق في قطع الاتصال، والحق في بيئة عمل جيدة وأمنة، وحماية بيانات العاملين.

• **تنفيذ سياسات قطاعية من أجل القطاعات التي تضررت بشدة ومن أجل تحقيق التحول الهيكلي.** يبرز تحليل منظمة العمل الدولية لأثر الجائحة في عشرة قطاعات<sup>(54)</sup> كيف أن الدعم الموجه نحو الاستراتيجيات القطاعية ينبغي أن يسير جنباً على جنب مع السياسات الصناعية المستدامة وأن يُكثَّف، بالتشاور مع منظمات أرباب العمل والعمال<sup>(55)</sup>.

شديدة لأسباب أخرى إلى الموارد اللازمة لتنفيذ تدخلات على صعيد السياسة العامة، يكون التضامن الدولي مطلوباً لمساعدة الأشد احتياجاً بأكثر من تقديم المساعدة الإنسانية. وتقدم أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالفعل الدعم من خلال التحليل المشترك للبيانات وتصميم السياسات/البرامج.

الحوار الاجتماعي أنه وسيلة فعالة للتعرف بدقة على الظروف والاحتياجات المحلية، كما أثبت أنه مصدر للحلول المبتكرة والخلاقة. وفي إطار نهج مجتمعي كلي، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تشارك في وضع معايير يتفق عليها الجميع لتحقيق التعافي المستدام. وإن العودة إلى الماضي ليست خيارا مطروحا. فمستوى التغيير والتحول اللازم لإعادة بناء الاقتصاد العالمي يتجاوز مجرد استعادة ما كان قائما بشكل أفضل. والحاجة إلى إيجاد فرص العمل وتوفير أسباب المعيشة للملايين تقتضي تحقيق التوازن بين النظام الاجتماعي - الاقتصادي والنظام الإيكولوجي، والاستثمار في المهارات والبنى التحتية والتكنولوجيا، والقيام - من خلال التحفيز المالي وما هو أوسع منه نطاقا - بتشجيع التحول نحو رقمنة أكثر تمحورا حول الإنسان وشمولا للجميع، وتوجيه المزيد من الاستثمارات إلى اقتصاد الرعاية، وبناء اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة ومساواة بين الجنسين لما فيه مصلحة جميع الناس.

لن يتسنى بناء المستقبل الذي نصبو إليه من خلال إيجاد فرص العمل اللائق إلا إذا طُبِّقَت سياسات صحيحة. وينبغي لهذه السياسات أن تستند إلى الأطر المعيارية القائمة. ومن هذا المنطلق، فإن أفضل ما تسترشد به السياسات هو خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل. وهناك مجموعة واسعة من معايير العمل الدولية<sup>(58)</sup> المتعلقة بالعمالة والسلامة والصحة المهنية والحماية الاجتماعية وحماية الأجور وتشجيع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتعاون في أماكن العمل، وتتضمن هذه المعايير توجيهات دقيقة بشأن تدابير السياسة العامة التي من شأنها أن تشجع على اتباع نهج يتمحور حول الإنسان في التصدي للأزمة والتعافي منها.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسترشد السياسات بتحليلات وأدلة موثوقة وملائمة. ومن أجل العمل بهذا النهج القائم على الأدلة، ينبغي للبلدان أن تزيد من جمع البيانات وترفع من جودتها. وقد أثبت

- (1) .ILO, 2020. [International Labour Organization \(ILO\) COVID-19 Monitor, 4th Edition, 27 May 2020](#)
- (2) .ILO, 2020. [International Labour Organization \(ILO\) COVID-19 Monitor, 2nd Edition, 7 April 2020](#)
- (3) .ILO, 2020. [The COVID-19 response: Getting gender equality right for a better future for women at work](#).
- (4) .ILOSTAT, <https://ilostat.ilo.org/>
- (5) .ILOSTAT, <https://ilostat.ilo.org/>
- (6) .ILOSTAT, <https://ilostat.ilo.org/>
- (7) .ITUC, 2019. [ITUC global rights index. index-2019-report-en-2.pdf](https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/2019-06-ituc-global-rights-index-2019-report-en-2.pdf)
- (8) هذا الموجز جزء من سلسلة تغطي مجموعة من القضايا ذات الأهمية العالمية في سياق جائحة كوفيد-19. وتتضمن السلسلة موجزات مواضيعية وموجزات إقليمية ترد فيها بيانات وتحليلات متكاملة. انظر: <https://www.un.org/en/coronavirus/un-secretary-general>
- (9) يمكن الاطلاع على المزيد من البيانات المتعلقة بعالم العمل قبل جائحة كوفيد-19 في الوثيقة المعنونة [World Employment and Social Outlook - Trends 2019](https://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2019/WCMS_670542/lang-en/index.htm) ، المتاحة على الرابط: [https://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2019/WCMS\\_670542/lang-en/index.htm](https://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2019/WCMS_670542/lang-en/index.htm)
- (10) .ILOSTAT, <https://ilostat.ilo.org/>
- (11) .ILO, 2020. [International Labour Organization \(ILO\) COVID-19 Monitor, 4th Edition, 27 May 2020](#).
- (12) المرجع: [United Nations, Disability and Development Report, Realizing the Sustainable Development Goals by, for and with persons with disabilities, 2018](https://www.un.org/development/desa/disabilities/publication-disability-sdgs.html)
- (13) منظمة العمل الدولية، 2019. إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل [الترجمة العربية متاحة في الوثيقة [A/73/918](#)].
- (14) UN, 2020. [Shared responsibility, global solidarity: Responding to the socio-economic impact of COVID-19](#)
- (15) UN, 2020. Policy Brief: [The Impact of COVID 19 on Women, People with disabilities, Older people, and People on the move](#)
- (16) .UNDP, 2020, [COVID-19 and Human Development: Assessing the Crisis, Envisioning the Recovery](#)
- (17) World Bank, 2020. [The impact of COVID-19 \(Coronavirus\) on global poverty: Why Sub-Saharan Africa might be the region hardest hit](#)
- (18) ILO, 2020. [International Labour Organization \(ILO\) Monitor: COVID-19 and the world of work, 1st Edition, 18 March 2020](#)
- (19) .ILO, 2020. [Sectoral Brief – Covid-19 and the tourism sector](#)
- (20) .ILO, 2020. [Sectoral Brief – Covid-19 and the tourism sector](#)
- (21) .ILOSTAT, <https://ilostat.ilo.org/>
- (22) .ILO, 2020. [COVID-19 crisis and the informal economy: Immediate responses and policy challenges](#)
- (23) ILO, 2018. [Care work and care jobs for the future of decent work](#)
- (24) ILO, 2020. [Women health workers: Working relentlessly in hospitals and at home](#)
- (25) .OECD 2020. [SME Policy Responses](#)
- (26) .OECD 2020. [SME Policy Responses](#)

- ILO, 2020. International Labour Organization (ILO) Monitor: COVID-19 and the world of work, 3rd (26)  
Edition, 29 April 2020
- (27) المتوسط البسيط للحصص من إجمالي القيمة المضافة لكل قطاع.
- ILO, 2020. International Labour Organization (ILO) Monitor: COVID-19 and the world of work, 3rd (28)  
Edition, 29 April 2020
- ILO. 2029. Small Matters, global evidence on the contribution to employment by the self-employed, micro- (29)  
enterprises and SMEs
- .UNDP, 2020. UNDP Briefing Note Gender COVID-19. April 2020 (30)
- ILO, 2020. International Labour Organization (ILO) Monitor: COVID-19 and the world of work, 4th (31)  
Edition, 27 May 2020
- .United Nations. 2020 The Impact of COVID-19 on Older Persons' (32)  
.ILOSTAT, <https://ilostat.ilo.org/> (33)
- ILO, 2018. Social protection for older persons: Policy trends and statistics 2017–19 and ILO, 2017. World (34)  
Social Protection Report
- ILO, 2020. Protecting migrant workers during the COVID-19 pandemic: Recommendations for Policy- (35)  
makers and Constituents; UN Policy Brief on People on the Move
- ILO, 2020. Protecting migrant workers during the COVID-19 pandemic: Recommendations for Policy- (36)  
makers and Constituents
- .ILO, 2020. Beyond contagion or starvation: Giving domestic workers another way forward (37)
- (38) رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة موجهة إلى مجموعة العشرين، 23 آذار/مارس 2020 متاحة [باللغة الإنكليزية] على  
الرباط: [https://www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2020-03-24/note-correspondents-](https://www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2020-03-24/note-correspondents-letter-the-secretary-general-g-20-members)  
letter-the-secretary-general-g-20-members
- .IMF, 2020. Tracking the \$9 Trillion Global Fiscal Support to Fight COVID-19 (39)
- ILO. 2020. Social Protection Responses to the COVID-19 Pandemic in Developing Countries: Strengthening (40)  
Resilience by Building Universal Social Protection'
- .ILO, 2020. COVID-19 cruelly highlights inequalities and threatens to deepen them (41)
- Sickness Benefits during Sick Leave and Quarantine: Country Responses and Policy Considerations in (42)  
the Context of COVID-19
- .ILO, 2020. Social Dialogue and the Future of Work (43)
- .ILO, 2020. International Labour Organization (ILO) COVID-19 Monitor, 4th Edition, 27 May 2020 (44)
- (45) منظمة العمل الدولية، توصية بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، 2017 (التوصية رقم 205)
- .ILO, 2020. COVID-19 crisis and the informal economy: Immediate responses and policy challenges (46)
- (47) منظمة العمل الدولية، توصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، 2015 (التوصية 204)؛ والحوار  
الاجتماعي له أهمية محورية في هذه العملية، وللاطلاع على التفاصيل، انظر: ILO. 2020. Social Dialogue for the  
Transition from the Informal to the Formal Economy
- (48) في دراسة أصدرتها جامعة أكسفورد مؤخرا مع خبراء بارزين في الاقتصاد العالمي، بعنوان "هل ستزيد حزم الإنعاش المالي من  
سرعة التقدم في معالجة تغير المناخ أم ستعطله؟" ( Will COVID-19 fiscal recovery packages accelerate or retard  
progress on climate change?)، ذكر أن مشاريع الطاقة المتجددة توفر ضعف عدد فرص العمل لكل دولار أمريكي مقارنة  
باستثمارات الوقود الأحفوري.

- (49) ILO, 2018. [World Economic and Social Outlook 2018: Greening with Jobs](#)
- (50) في عام 2013، قدر تحليل أجراه معهد ماكينزي العالمي (McKinsey Global Institute) أن زيادة الاستثمار في البنية التحتية بما يعادل 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تؤدي إلى توفير وظائف إضافية مباشرة وغير مباشرة عددها 3,4 ملايين وظيفة في الهند، و 1,5 مليون وظيفة في الولايات المتحدة، و 1,3 مليون وظيفة في البرازيل، و 700 000 وظيفة في إندونيسيا.
- (51) ILO, 2020. [COVID-19 and the Health Sector](#)
- (52) ILO, 2018. [Care work and care jobs for the future of decent work](#)
- (53) قيام المنتدى الاقتصادي العالمي مؤخرا بإنشاء "تحالف أصحاب المشاريع الاجتماعية لمواجهة جائحة كوفيد-19" (COVID Response Alliance for Social Entrepreneurs) يمثل اعترافا بدور المشاريع الاجتماعية في مواجهة جائحة كوفيد-19، حيث تتراوح مساهمات هذه المشاريع بين توفير حلول التكنولوجيا التعليمية للمجتمعات الريفية وتوفير نظم الطاقة الشمسية المنخفضة التكلفة لأشد الفئات فقرا.
- (54) ILO, 2020. [COVID-19: How social and economic sectors are responding; Sectoral impact, responses and recommendations](#)
- (55) ILO, 2020. [COVID-19: Joint statements and calls for action to fight COVID-19 by employers and workers in specific sectors](#)
- (56) ILO, 2020. [COVID-19 and the impact on agriculture and food security](#)
- (57) ILO, 2020. [ILO Standards and COVID-19](#)
- (58) ILO, 2020. [ILO Standards and COVID-19](#)